



AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES

Publisher: College of Economics and Management - Wasit University



قياس أثر الدين العام على سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2022)

Measuring the impact of public debt on the exchange rate in Iraq for the period (2004-2022)

م. م علاء جاسم محمد⁽²⁾

م. م بيداء جواد كاظم⁽¹⁾

31aajasm1981@gmail.com

baydaagwald@gmail.com

جامعة واسط /كلية الادارة والاقتصاد

Abstract

This research aims to analyze the impact of public debt on the exchange rate in Iraq, assuming that there is a direct and positive effect between public debt and the exchange rate in Iraq. The research relied on annual data for the period from 2004 to 2022, using the Autoregressive Distributed Time Lapse (Ardle) model. The research reached a number of conclusions, perhaps the most prominent of which is the existence of a positive relationship between the government debt in its two parts (internal and external) on the parallel exchange rate in Iraq. that are subsidized, especially capital goods. In addition to distinguishing exchange rates according to imported goods to direct the economy towards encouraging the productive sectors to reduce dependence on oil as a major resource in public revenues.

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل اثر الدين العام على سعر الصرف في العراق، بفرضية وجود تأثير مباشر وإيجابي بين الدين العام وسعر الصرف في العراق. واعتمد البحث على بيانات سنوية للمدة الزمنية الممتدة من عام 2004 إلى عام 2022 وذلك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Ardle). وقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات لعل ابرزها وجود علاقة طردية بين الدين الحكومي بشقيه (الداخلي والخارجي) على سعر الصرف الموازي في العراق، واختتم البحث بجملة من التوصيات وكان ابرزها هي إعادة النظر بنافذة العملة الذي سبب هدرًا كبيرًا في العملة الصعبة من خلال تحديد السلع التي يتم دعمها، ولاسيما السلع الرأسمالية منها. فضلًا عن تمييز أسعار

الصرف حسب السلع المستوردة لتوجيه الاقتصاد نحو تشجيع القطاعات الانتاجية لتقليل الاعتماد على النفط كمورد رئيسي في الإيرادات العامة.

المقدمة

يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل بنيوية في هيكله الاقتصادي إذ شهد العديد من الاحداث والتحوللات في سياساته الاقتصادية سواء أكانت السياسة المالية أو النقدية ويوصف الاقتصاد العراقي بأنه إنموذجاً للاقتصادات الربعية التي تعتمد على الإيرادات النفطية بصورة كبيرة وتصل نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى أكثر من (90%)، إذ يعد النفط الخام المصدر الرئيس من مصادر الطاقة ، كذلك كونه المورد الأساس للدخل لكثير من الدول العالمية وخاصة العراق ، حيث يعد المصدر الأهم للدخل القومي بالنسبة للعراق ،

أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث في أنها تستعرض وتعالج موضوعاً مهماً في المواضيع الاقتصادية والتي تكمن في معرفة الدين العام ودراسة اثره على سعر الصرف العراقي لما يخلفه الدين العام من مشاكل اجتماعية واقتصادية في حق الاجيال الحالية واللاحقة.

هدف البحث

تكمن اهداف البحث في:

- دراسة وتحليل واقع هيكل الدين العام وأسعار الصرف في العراق.
- تحليل العلاقة بين الدين العام وبين سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2022)
- ايجاد تفسير علمي ومنطقي لقياس اثر الدين العام على سعر الصرف في الاقتصاد العراقي.
- قياس العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الدين العام وبين سعر الصرف في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث

بما أن الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة تقدر بأكثر من 90% على الإيرادات النفطية كونه بلد ريعي، الامر الذي يجعله عرضة للاقتراض بسبب الازمات او الصدمات المالية وهذا ينعكس على واقع الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها وجود علاقة طردية بين الدين العام وسعر الصرف في العراق.

حدود البحث

- 1- الحدود البحث المكانية: يجرب هذا البحث في إطار الاقتصاد العراقي.
- 2- الحدود الزمانية: تم تحديد مدة البحث خلال المدة الزمنية (2004 - 2022).

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للدين العام وسعر الصرف

اولا: مفهوم الدين العام

عندما تدير الحكومة عجزاً في الموازنة. يجب عليها الاقتراض من المستثمرين من خلال بيع سندات الخزينة. أي أنها تصدر قطعاً من الورق واعدة بدفع مبلغ معين مع الفائدة في المستقبل. وهذا الاقتراض يزيد من دين الدولة⁽¹⁾. لذا عرف الدين العام أيضاً بأنه (التراكم الكلي لعجز الموازنة الناتج عن الانفاق الحكومي المتزايد. ويتمثل بالنقود الإضافية التي تحصل عليها الحكومة من القطاع الأهلي عن طريق طرح اذونات الخزنة والسندات الحكومية)⁽²⁾. فالدين العام يمثل مجموع المبالغ المستحقة على الحكومة لأصحاب الأوراق المالية (الادوات المالية التي تصدرها الحكومة لاقتراض الاموال اللازمة لتمويل النفقات التي تتجاوز الإيرادات). وهذه الأوراق المالية تتكون من عدة انواع. قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل. وبذلك فإن الدين الوطني أو العام بشكل أساس. هو التراكم الكلي للعجز (ناقص الفوائض) التي تتكبدها الحكومة عبر الزمن. وقد ينشأ هذا الدين بسبب تمويل الحرب والركود والسياسة المالية التوسعية وعدم وجود إرادة سياسية في تقليل حجم الدين⁽³⁾.

ثانياً: أهمية الدين الحكومي

ان ما يتضمنه الدين الحكومي من أهمية عن طريق القروض لكونها وسيلة تستعملها الحكومة ضمن سياستها المالية لتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية من مزايا عدة لعل من اهمها ما يأتي⁽⁴⁾.

1- يساهم الدين الحكومي من خلال الاقتراض في محاربة الكساد والبطالة ، التي تحدث نتيجة لنقص الطلب الفعال ، وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، اذ تقوم الحكومة باستخدام مدخرات القطاع الخاص الفائضة عن حاجة السوق في مشروعات استثمارية منتجة ، مما يؤدي إلى توفر فرص عمل للعاطلين ، وبالتالي يزداد دخلهم ، ومن ثم تتوفر لهم القدرة على زيادة الاستهلاك ، وزيادة الانتاج ، ومن ثم زيادة في الطلب الكلي .

-
- (1)Karl E. Case And Others: Principles Of Macroeconomics. Global Edition. Tenth Edition. Pearson Education Limited. The United States. 2012. P.211.
 - (2) Mc Connell & Brue . Campbell R. & Stanley L. (Economics . Principle – Problem and Policies) Published by Mc Graw-Hill . Irwin an Imprint of the Mc Graw – Hill Companies 2002 . p341.
 - (3) Campbell R. Mcconnell And Stanley L. Brue: Macroeconomics Principles. Problems. And Policies. Seventeenth Edition. Published By Mcgraw-Hill/Irwin. A Business Unit Of The Mcgraw-Hill. Companies. Inc.. 1221 Avenue Of The Americas. New York. NY. 2008. P. 219.

(4) انظر الى:..

- سمير أبو مدله ، مازن ، العجلة ، " تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000-2011) " مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد 21 ، العدد 1 ، 2013 ، ص273.
- محمد مصطفى " دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من 1990 - 2008 " رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين ، 2009 ، ص48.

- 2- يستعمل الدين الحكومي كأداة لتمويل التنمية، إذ إن تطوير الاقتصاد الذي يعاني من نقص رأس المال ، يعتمد عادة على الأموال المقترضة لتمويل مشاريع التنمية المختلفة، لذلك تلجا اغلب الاقتصادات النامية إلى استخدام الأموال المقترضة لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية،
- 3- يعمل الدين الحكومي على إعادة توزيع القوة الشرائية ما بين افراد المجتمع، وهذا ما يميزه عن الدين الخارجي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تسديد الدين الداخلي ، لا يحتاج إلى زيادة حجم الصادرات من أجل الحصول على النقد الأجنبي لأنه بالعملة الوطنية.
- 4- تعمل اتجاهات الدين الحكومي عن طريق القروض على تحقيق التوازن الاقتصادي ،من خلال انفاق المبالغ المقترضة بشكل صحيح ،اي لتمويل استثمارات حقيقية ،وذلك من خلال تغطية النفقات الحكومية ، وتأثيرها في الطلب الفعلي ، وفي مستوى التشغيل، او مستوى الدخل القومي، على عكس انفاقها لتمويل النفقات الاستهلاكية، لذلك تعمل الحكومة على تحقيق التوازن من خلال تجنب حالات التضخم ، وتقلبات اسعار العملات الاجنبية ، وتأثيراتها السلبية في الاقتصاد الوطني.
- 5- تسعى اتجاهات الدين الحكومي عن طريق الاقتراض من الجمهور إلى الحد من التضخم ، وذلك بامتصاص جزء من القوة الشرائية لدى افراد المجتمع ، بهدف خفض حجم الطلب الفعلي، وبالتالي تقليل سيولة الاقتصاد القومي.

ثالثاً: مفهوم سعر الصرف

يعد سعر الصرف حلقة وصل بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية مما يؤدي إلى سهولة المقارنة بين التكاليف والاسعار وتحديد ما بين مختلف الدول وهي بذلك تكون من ابرز المقومات التي تعتمد عليها العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول، وقد تم صياغة مجموعة من التعاريف لسعر الصرف اذ عرف ((بأنه نسبة مبادلة عملة معينة بوحدة من عملة أخرى))⁽⁵⁾.

وعرف أيضاً بأنه سعر الوحدة الواحدة من النقد الأجنبي مقابل عدد الوحدات من النقد المحلي، فهو السعر الذي تتم به مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الأجنبي. وكذلك عرف ايضاً ((هو سعر عملة ما معبراً عنه بواسطة عملة ثانية))⁽⁶⁾.

يوصلنا إلى مفهوم سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي، والاتجاه الثاني يوصلنا إلى مفهوم سعر الصرف بعدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الوطنية.⁽⁷⁾

(5) Griffiths, A. and S. wall, "Applied Economic, 7ed" London, England, 1998, P.62.

(4) James Gerber، الاقتصاد الدولي، ترجمة هيثم عيسى وآخرون، المركز العربي للتعبير والترجمة، دمشق، 2013، ص235.

(7) William, J. Baumol, "Economics: Principles and Policy" 7ed, the Dryden press, New York University, 1998, P.822.

رابعاً: أنواع سعر الصرف

وينقسم سعر الصرف إلى أنواع أهمها⁽⁸⁾.

أ. سعر الصرف الاسمي: وهو سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو سعر العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، إن سعر الصرف تجري عليه تغيرات إما تدهوراً أو تحسناً، فإذا كان التغير في سعر الصرف عبارة عن تحسن فإن هذا يعني ارتفاع سعر العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، أما حالة تدهور أسعار الصرف المحلية فإن هذا يعني انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

ب. سعر الصرف الحقيقي: يقصد بهذا السعر نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجرة بها إلى الاسعار المحلية مقاساً بعملة مشتركة.

ج. سعر الصرف الفعلي: يستخدم هذا النوع من أسعار الصرف للتعبير عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف لعملة بلد ما بالنسبة لعملات أخرى خلال فترة زمنية معينة، وهذا يعني أن مؤشر سعر الصرف الفعلي يكون مساوياً لمتوسط عدة أسعار صرف ثابتة، لذلك فإن سعر الصرف الفعلي يعد مؤشراً على تنافسية البلد مع لبلدان الأخرى.

ح. سعر الصرف الآجل: تطلق تسمية سعر الصرف الآجل على سعر الصرف الاجنبي الذي يتم تطبيقه على عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية مقابل التسلم في الحال، إذ تتم الصفقات في تاريخ التسوية الفورية، ولكن يشترط ألا يتزامن تاريخ عقد الصفقة إذا وافق تاريخها يوم عطلة في نيويورك حتى ان كان الدولار غير داخل في عملية البيع والشراء، وذلك لأن العملات تسعر بالدولار.

د. سعر الصرف التقاطعي: ان حساب هذا النوع من أسعار الصرف الاجنبي يتم من عمليتين عن طريق أسعار صرف ثنائية أخرى، مثلاً إذا كان لدينا سعر صرف بين الدينار العراقي والدولار الامريكي وسعر الصرف بين الدينار الأردني والدولار الامريكي فيمكن من خلاله حساب سعر الصرف بين الدينار العراقي والدينار الأردني.

خامساً: العلاقة بين الدين العام وسعر الصرف

مع ارتفاع الدين الحكومي ، يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة تدريجياً لإبقاء الإنتاج قريباً من المستويات المحتملة وللحفاظ على استقرار التضخم. تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى تحويل رأس المال من المشاريع الإنتاجية إلى الديون الحكومية غير المنتجة ، مما يؤدي إلى إبطاء معدل النمو المحتمل للاقتصاد. ويختلف تأثير الدين على ميزان المدفوعات باختلاف تأثير السياسة المالية تبعا لنظام الصرف المعتمد.

إن تأثير الديون الخارجية على أسعار الصرف الحقيقية تناولته كثير من الدراسات، وخاصة تلك التي تتعلق بالبلدان النامية. وان غالبية الباحثين المعنيين بهذا الموضوع يؤيدون الرأي القائل بوجود تأثير إيجابي للديون الخارجية على أسعار الصرف الحقيقية. فيما يرى البعض الآخر بان هناك تأثيراً سلبياً لتلك الديون على اسعار الصرف. بينما يرى البعض أن هذه التأثيرات غير مهمة.

(8) علي احمد درج وفيصل غازي فيصل ، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (11)، العدد (24)، 2019 ، ص 62-63.

وفي هذا الصدد قدم شتاين ولیم (1995) النموذج المناسب لاقتصاد مفتوح صغير، ووفقاً لهما، اذ بين هناك تأثيران ضاران لأسعار الصرف الحقيقية؛ هما التأثير متوسط المدى (أسعار الصرف والإنتاجية) والتأثير طويل المدى (كثافة رأس المال والتأثير الديون الخارجي). ستؤدي الزيادة في معدلات الاستهلاك على أسعار صرف التوازن الحقيقي (مع قيمة ثابتة للاستثمارات) إلى انخفاض المدخرات الوطنية وزيادة أسعار الفائدة. وان هذا الوضع سوف يجذب رؤوس الأموال إلى الدولة مما يزيد من أسعار الصرف الحقيقية ويؤدي إلى تدهور التوازن الحالي للبلاد. لذلك قد يؤدي عدم توازن سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل إلى زيادة تدريجية في الدين الخارجي.

كما وقدم بعض المؤلفين الآخرين التوازن الداخلي في تحليلهم. عن العلاقة بين الديون الخارجية وأسعار الصرف الحقيقية (مونجارديني، 1998)، سيكات وفاروداكي (1998)، ميليسي-فيريتي ولين (2000)). وأظهروا في دراستهم لدول جنوب الصحراء الأفريقية. أن سوء تعديل أسعار الصرف الحقيقية في هذه الدول يعود إلى التراكم الضخم للديون الخارجية. اذ أدخلوا مبادئ الاقتصاد الجزئي في اقتصاد كلي مفتوح. وأظهروا أن أسعار الصرف الحقيقية للبلدان الدائنة تستمر في الزيادة بينما أسعار الصرف في البلدان المقترضة تنخفض. وعلى العكس من ذلك، يبحث سيني (2005) في العلاقة بين المديونية الخارجية للبلدان النامية وأسعار الصرف الحقيقية المتوازنة. باستعمال امتداد لنموذج (Obstfeld and Rogoff 1995)، اذ يوضح الأخير أن عبء الدين يميل إلى زيادة سعر الصرف الحقيقي للتوازن على المدى الطويل (انظر كروغان، 1979)، سارجنت والاس (1982). يتم الحصول على العلاقة بين المديونية وتوازن سعر الصرف الحقيقي من خلال استيعاب معدل نمو الاقتصاد.⁽⁹⁾

ان السياسة المالية قد لا تكون مناسبة لتحقيق الاستقرار في التضخم والناتج في معظم الظروف، باستثناء عوامل الاستقرار التلقائية مثل إعانات البطالة. ويؤدي العجز المالي غير المستدام إلى أزمات مالية في ظل جميع أنظمة أسعار الصرف. ومع ذلك، تميل مثل هذه الأزمات إلى أن تأتي في وقت أبكر وبشكل مفاجئ في اتحادات العملات أو للحكومات التي اقترضت بالعملة الأجنبية.

المبحث الثاني: تحليل سعر الصرف والدين العام في العراق للمدة (2004-2022).

أولاً: تحليل سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2022).

نجد أن سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي شهد تحسناً ملحوظاً خلال مدة الدراسة (2004-2022) وكما هو موضح في الجدول () وإن هناك ارتفاعاً في سعر الصرف الموازي بلغ (1472) ديناراً / دولار في عام 2005 وبمعدل نمو بلغ (1.3%) اما سعر الصرف الرسمي بلغ (1472) ديناراً لكل دولار مقابل (1453) دينار لكل دولار لعام 2004 وهو بذلك يقترب من سعر الصرف الموازي وهذا يعود إلى إجراءات السياسة النقدية التي عملت على تقليل الفجوة بين السعيرين الرسمي والموازي والذي يظهر في تحسن قيمة العملة و تحقيق استقرار سريع بشكل نسبي والذي يعد حاضنة للنمو الاقتصادي وكابحاً لدور التوقعات التضخمية التي طالما جلبت أثراً سلبية للاقتصاد العراقي.

(9) Kouladoun. Jean-Claude. External debts and real exchange rates in developing countries: evidence from Chad. Munich Personal RePEc Archive. Université de Sarh. 12 August 2018.

وبتدخل البنك المركزي من وقت وآخر لتعديل الاتجاهات غير الملائمة له، وفي عام 2006 ارتفع سعر الصرف الموازي ليبلغ (1475) ديناراً لكل دولار وبمعدل نمو (0.20%)، لينخفض في عام 2007 بشكل طفيف إذ بلغ (1267) وبمعدل نمو سالب بلغ (14.10%) وهذا التدهور في سعر الصرف الموازي يعد طفيفاً وهو ناتج عن إجراءات البنك المركزي بتخفيض سعر الصرف ورفع قيمة الدينار استناداً إلى توجيهات صندوق النقد الدولي في تلك المدة.⁽¹⁰⁾

وخلال المدة (2009-2011) شهد سعر الصرف الدينار العراقي ثباتاً ملحوظاً إذ بلغ (1170) ديناراً لكل دولار نتيجة للسياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي باستعمال سعر الصرف كأداة لتحقيق الاستقرار في القيمة الخارجية للدينار العراقي.. اما في المدة (2012—2014) نجد انها قد شهدت تدهوراً في سعر صرف الدينار العراقي أي انه اخذت قيمة الدينار بالانخفاض تجاه العملة الاجنبية الدولار حيث بلغ سعر الصرف الرسمي (1166) ديناراً لكل دولار في عام 2012 وبمعدل نمو سنوي بلغ (0.34%-) وهذا الانخفاض في سعر الصرف يعود إلى عدة عوامل منها عوامل داخلية كانهخفاض مبيعات البنك المركزي للعملة الاجنبية مقارنة مع ارتفاع كمية المشترة من وزارة المالية في عام 2012 وعدم استقرار الوضع السياسي أدى ذلك كله إلى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.⁽¹¹⁾

اما الفترة الممتدة من (2015-2020) استقر سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في البنك المركزي عبر نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية، إذ بلغ (1190) ديناراً لكل دولار عام 2015، فيما بلغ معدل سعر الصرف الموازي (1247) ديناراً لكل دولار بعد ان بلغ (1214) ديناراً لكل دولار في عام 2014 مسجلاً بذلك نسبة نمو في معدل سعره بلغت (2.72%) في عام 2015 ويعزى ذلك إلى تفاعل عوامل الطلب الاعتيادي والطلب الناتج عن التوقع (المضاربة) الامر الذي انعكس في تزايد الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي.⁽¹²⁾ كذلك سجل سعر الصرف الموازي لعام 2016 ارتفاعاً إذ بلغ حوالي (1275) ديناراً لكل دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (2.24%) إلى انه شهد سعر الصرف الموازي انخفاضاً في معدل النمو السنوي بلغ (1.33%-) في عام 2017، اما سعر الصرف الرسمي بلغ (1190) ديناراً لكل دولار.⁽¹³⁾

وبعد ازمة جائحة كورونا عام 2020 وانخفاض أسعار النفط عملت الحكومة على تخفيض قيمة الدينار العراقي من خلال رفع سعر الصرف حيث بلغ (1470) ديناراً لكل دولار الامر الذي أدى إلى زيادة سعر الصرف الموازي ليبلغ (1474) ديناراً لكل دولار. كما هو موضح في الجدول (1)

الجدول (1) مؤشر سعر الصرف الموازي والرسمي في العراق خلال المدة (2004-2022)

السنوات	سعر الصرف الموازي	معدل التغيير	سعر الصرف الرسمي	معدل التغيير
2004	1453	-----	1452	-----

(12) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 2015، ص39.
(2) خليل اسماعيل عزيز وآخرون، قياس وتحليل العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم العراقي للمدة 1990-2016، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 40، 2017، ص241

1.17	1469	1.31	1472	2005
-0.14	1467	0.20	1475	2006
-14.45	1255	-14.10	1267	2007
-4.94	1193	-5.05	1203	2008
-1.93	1170	-1.75	1182	2009
0.00	1170	0.34	1186	2010
0.00	1170	0.84	1196	2011
-0.34	1166	3.09	1233	2012
0.00	1166	-0.08	1232	2013
0.00	1166	-1.46	1214	2014
2.06	1190	2.72	1247	2015
0.00	1190	2.25	1275	2016
0.00	1190	-1.33	1258	2017
0.00	1190	-3.90	1209	2018
0.00	1190	-1.08	1196	2019
0.00	1190	3.18	1234	2020
23.53	1470	19.45	1474	2021
0.00	1470	0.14	1476	2022

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على احصائيات البنك المركزي العراقي للسنوات مختلفة.

ثانياً: تحليل اجمالي الدين العام في العراق للمدة (2004-2022).

الجدول (1) يبين ان الدين الداخلي للعراق شهد حالة تنذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (2004-2014) نتيجة التغيرات التي تحصل في اسعار النفط العالمية والتي تؤثر على الايرادات المالية للدولة على اعتبار ان النسبة الاكبر من الايرادات التي تمول الموازنة العامة للعراق تعتمد على ايرادات النفط. الا في المدة ما بعد 2014 قد شهد الدين الداخلي ارتفاعات كبيرة نتيجة الصدمة المزدوجة التي تعرض لها العراق منها تراجع اسعار النفط العالمية وانخفاض الطلب على

النفط. وكذلك زيادة النفقات العسكرية لمواجهة تنظيم داعش التي أثقلت كاهل الموازنة العراقية وهذا سبب بنقص واضح في السيولة. الامر الذي دفع الحكومة إلى اللجوء إلى الدين الداخلي من اجل تسديد الفجوة المالية والمتمثلة بنقص السيولة من اجل تغطية عجز الموازنات للسنوات المالية. اما عام 2020 فقد شهد العراق صدمة مزدوجة اخرى إذ شهد الدين الداخلي ارتفاعاً ضخماً نتيجة العجز المتنامي في الموازنة وكذلك زيادة الانفاق على القطاع الصحي نتيجة وباء كوفيد 19. اضافة إلى انخفاض الطلب العالمي للنفط وتحديد حجم الانتاج النفطي الذي ولد ضغطاً كبيراً على حجم الإيرادات النفطية وهذا ما ضاعف من الازمة.

ويمكن بيان تطور الدين العام في العراق من خلال الجدول (1) والذي يوضح ان العراق قد شهد انخفاضاً في حجم الدين العام إذ انخفض من (62.81) مليار عام 2004 إلى (25.77) مليار عام 2013. وفي عام 2014 قد شهد الدين العام ارتفاعاً بسبب الظروف الاقتصادية والسياسة والازمات الداخلية التي أثقلت من كاهل الدولة. وصولاً إلى عام 2020 (أزمة كوفيد) وأزمة النفط وتراجع الطلب العالمي للنفط كل هذه الامور أعادت الدين العام إلى معدلاته المرتفعة.

الجدول (2): تطور اجمالي الدين العام للعراق للمدة (2004-2022)

السنة	الدين الداخلي (مليار دولار)	الدين الخارجي (مليار دولار)	الدين العام (مليار دولار)
2004	4.40	58.41	62.81
2005	4.49	35.72	40.21
2006	3.84	22.06	25.90
2007	4.13	24.88	29.01
2008	3.73	26.78	30.51
2009	7.08	17.05	24.13
2010	8.98	16.87	25.85
2011	10.24	17.53	27.77
2012	9.61	16.16	25.77
2013	10.89	14.37	25.26
2014	16.63	15.67	32.30

43.36	16.72	26.64	2015
52.03	12.82	39.21	2016
66.02	25.40	40.62	2017
62.81	26.19	36.62	2018
57.91	25.49	32.42	2019
69.18	24,016	45,169	2020
71.43	21,757	49,677	2021
67.17	18,540	48,624	2022

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على: وزارة المالية العراقية. دائرة الدين العام. (2004-2022).

المبحث الثالث

قياس أثر الدين العام على سعر الصرف في العراق للمدة 2004-2020

توصيف النموذج

للتعرّف على طبيعة العلاقات الاقتصادية القائمة بين المتغيرات محور البحث، لأبّد لنا من وصف متغيرات النموذج ورموزها وأنّ نشخص البيانات كتابع ومفسرة. وكما في الجدول (3):

الجدول (3) متغيرات النموذج وطبيعة المتغير

اسم المتغير	الرمز	طبيعة المتغير
الدين العام	Pd	مستقل
سعر الصرف	Ex	تابع

المصدر: من عمل الباحثين ، بالاعتماد على فروض النظرية الاقتصادية.

3-1-3 الاختبارات القبلية (السكون)

لأبّد من عمل الاختبارات القبلية لمعرفة سكون أو استقرار السلسلة الزمنية للمتغيرات في ما يتعلق بجذر الوحدة من خلال تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع للمضي قدما في انتخاب النموذج.

3-1-3-1 ديكي فولر الموسع

تم اجراء اختبار ديكي فولر الموسع للتحقق من سكون السلاسل وهل هي ساكنة في مستوها الاصلي ام لا؟ فإن تبين سكون المتغير المستقل عند المستوى $I(0)$ وعند حد ثابت ومستوى اما المتغير التابع (PD) فانه مستقر عند الفرق الأول لذا فانه يمكن استخدام نموذج (ARDL).

الجدول (4) اختبار جذر الوحدة الديكي فلر الموسع

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>	
		EX	PD
With Constant	t-Statistic	-2.6370	-0.9059
	Prob.	0.1052	0.7621
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.0007	-4.3248
	Prob.	0.9183	0.0158
		n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.0521	-0.2356
	Prob.	0.6519	0.5873
		n0	n0
		<u>At First Difference</u>	
		d(EX)	d(PD)
With Constant	t-Statistic	-3.1073	-3.6078
	Prob.	0.0451	0.0173

		**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9839	-3.0580
	Prob.	0.0310	0.1465
		**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.2096	-3.5954
	Prob.	0.0032	0.0013
		***	***

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12.0

تقدير نموذج أثر الدين العام على سعر الصرف

أَنَّ النموذج المناسب وفق منهجية (ARDL) هو (3.0)، ويشير ذلك إلى فترة إبطاء لكل من اسعار النفط والناتج محلي الاجمالي. وكذلك معنوية النموذج ككل بالاعتماد على اختبار اف المحتسبة كما في الاختبار التالي:

الجدول (5) تقدير النموذج

Selected Model: ARDL(4, 4)

Variable	Coefficie			
	nt	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EX(-1)	0.352066	0.209011	1.684437	0.1529
	-			
EX(-2)	0.550665	0.222594	-2.473853	0.0563
	-			
EX(-3)	0.504289	0.261888	-1.925593	0.1121
EX(-4)	0.164133	0.153769	1.067397	0.3346
PD	2.485222	1.532209	1.621986	0.1657

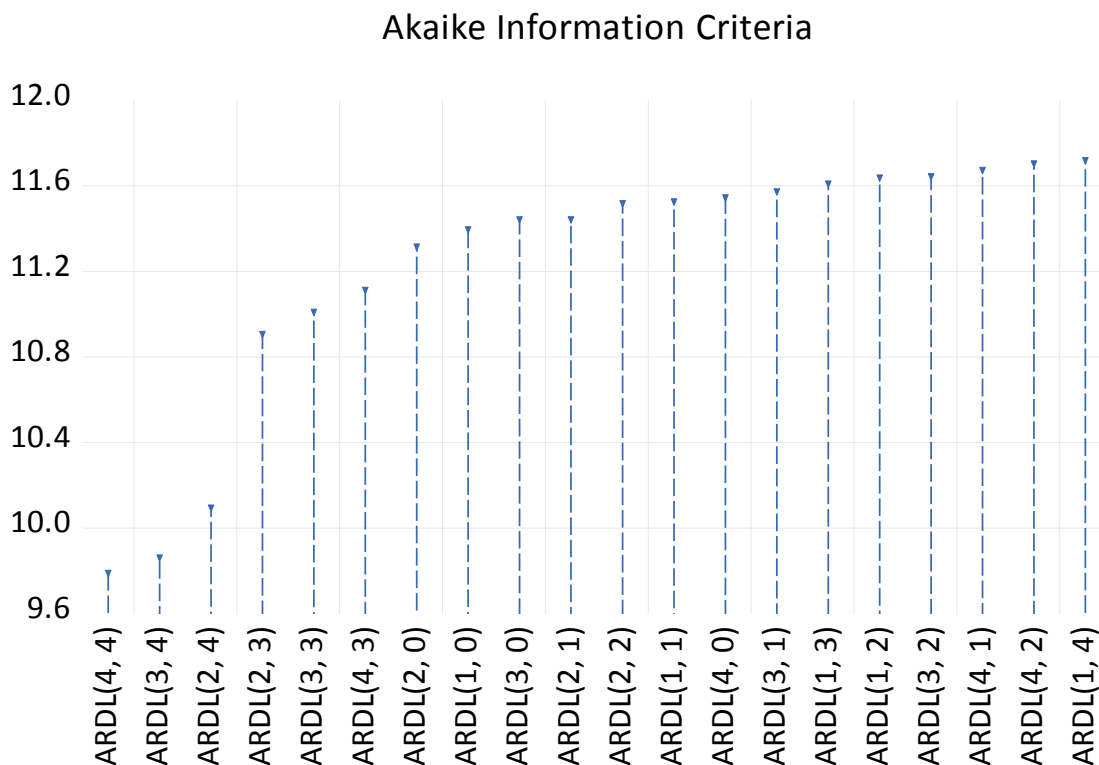
PD(-1)	1.395665	2.363402	0.590532	0.5805
	-			
PD(-2)	1.929361	2.648783	-0.728395	0.4990
	-			
PD(-3)	5.346109	3.161430	-1.691042	0.1516
PD(-4)	7.852523	1.936283	4.055462	0.0098
C	1731.758	312.8409	5.535587	0.0026
				1254.33
R-squared	0.966188	Mean dependent var	3	
Adjusted R-squared			93.4556	
	0.905328	S.D. dependent var	2	
		Akaike info	9.79023	
S.E. of regression	28.75526	criterion	9	
			10.2622	
Sum squared resid	4134.324	Schwarz criterion	7	
	-	Hannan-Quinn	9.78521	
Log likelihood	63.42679	criter.	1	
			2.18049	
F-statistic	15.87536	Durbin-Watson stat	6	
Prob(F-statistic)	0.003595			

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12.0

تم اختيار المعادلة الخطية المبينة اعلاه لتوافقها مع النظرية الاقتصادية والاحصائية كونها تخلو من مشاكل القياسية، يشير الاختبار الاحصائي إلى جودة النموذج المقدر عن طريق (R^2) المعدل والبالغة (96,6%) اضافة إلى قيمة (F) المحتسبة والبالغة (15.87536) وبمعنوية (0.00) اما الاختبارات القياسية فقد اوضحت خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار (D.w) والبالغة (2.180).

ان هناك علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات وعلى هذا الاساس تم تقدير العلاقة الطويلة الأجل على ضوء النموذج الامثل الذي يعطي ادنى قيمة لمعيار AIC لتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل كما في الشكل ادناه.

الشكل (1) معامل اكايك



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12.0

يوضح الشكل اعلاه ان النموذج ذات تخلف زمني (4.4) بناء على معيار اكايك الذي يصور افضل التوليفة كونه يعطي اقل قيمة للمعيار التي يتم تحديدها تلقائيا من قبل النموذج الإحصائي اذا قيمة (1) تعني تخلف زمني لمدة واحدة و(0) عدم وجود تخلف زمن.

اختبار التكامل المشترك باستخدام الحدود

ان متغيرات النموذج غير متكاملة بنفس الرتبة لذلك لا يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن لان الاختبار يفترض ان تكون جميع المتغيرات بالفروق الاولى، لذلك نستعمل نموذج (ARDL). ويكون تكامل مشترك بين الصدمة النفطية والتضخم ووفقا لمنهج الحدود اذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من الحد الاعلى للقيم الحرجة نرفض فرضية عدم القائمة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل بالفرضية البديلة المتضمنة وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. اما اذا كانت القيم المحسوبة اقل من الحد الادنى للقيم الحرجة، نرفض الفرضية البديلة ونقبل بفرضية عدم القائمة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفقا لمنهج الحدود.

الجدول (6) اختبار الحدود

Null Hypothesis: No levels
F-Bounds Test relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
	13.5123			
F-statistic	1	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.0

أظهر اختبار الحدود نتائج جيدة جداً من خلال مقارنة قيمة الإحصائية F المحتسبة (13.5) ومقارنتها مع القيم العليا والقيم الدنيا عند مختلف المستويات المعنوية من 1% إلى 10% ويبدو أن قيم (F) هي أكبر من قيمة الجدولية الاعلى (5.58) واقل من الادنى (4.94) عند مستوى الدلالة (1%)

الجدول (7) نموذج تصحيح الاخطاء ECM

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1))	0.890822	0.111378	7.998218	0.0005
D(EX(-2))	0.340157	0.154455	2.202306	0.0789
-				
D(EX(-3))	0.164133	0.118074	-1.390082	0.2232

D(PD)	2.485222	1.180192	2.105778	0.0891
	-			
D(PD(-1))	0.577053	1.356700	-0.425336	0.6883
	-			
D(PD(-2))	2.506413	1.256300	-1.995076	0.1026
	-			
D(PD(-3))	7.852523	1.601667	-4.902717	0.0045
	-			
CointEq(-1)*	1.538757	0.204259	-7.533373	0.0007

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12.0

بناء على تقدير نموذج تصحيح الخطاء ECM وفق منهجية (4,4) تم الحصول على مرونة الأجل القصير كما في الجدول اعلاه، اذا يشير معامل تصحيح الخطاء $CointEq(-1)^*$ الذي يكشف عن تصحيح الاختلالات الحاصلة في الأجل القصير كانت معنوية وبقيمة سالبة بلغت (-7.533) وبمستوى معنوية اقل من (1%) بمعنى عندما ينحرف اسعار النفط خلال فترة القصيرة الأجل عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فانه يتم تصحيح ما يعادل (753%)

الجدول (8) تقدير العلاقة طويله الاجل

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Coefficie				
Variable	nt	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PD	2.897105	0.420542	6.888982	0.0010
C	1125.427	18.94401	59.40806	0.0000

$$EC = EX - (2.8971 \cdot PD + 1125.4269)$$

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12.0

اما في الأجل الطويل يوضح الجدول اعلاه النتائج طردية بين الدين العام وأسعار الصرف في الأجل الطويل اي زيادة الدين العام بمقدرة وحدة واحدة سوف يزداد سعر الصرف بمقدار (2.89) وهذا ينطبق مع واقع الاقتصاد العراقي كما يوضح الجدول أعلاه.

اختبار LM لارتباط الذاتي

يشير الاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation: الوارد في الجدول ادناه، والذي بموجبه يتم التأكيد على صحة النتائج السابقة اذا يوضح الجدول إلى خلو النموذج من الارتباط التسلسلي اذا بلغت قيمة (Prob. Chi-Square) البالغ (0.88) مما يشير إلى قبول فرضية العدم.

الجدول (9) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.733231	Prob. F(2,3)	0.5505
Obs*R-squared	4.924911	Prob. Chi-Square(2)	0.0852

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12.0

نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس ARCH : He teroskeda sticty

وعلى اساس هذا الاختبار بالإمكان التعرف فيما اذا كانت البواقي تعاني من مشكلة اختلاف التباين او بالعكس والجدول (10) ادناه يوضح ان قيمة Probichi square بلغت نحو (0.3237) وهي اكبر من (0.05) وغير معنوية وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تؤكد على تجانس البواقي وخلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين

جدول (10)

اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.525810	Prob. F(1,12)	0.3342
Obs*R-squared	0.511589	Prob. Chi-Square(1)	0.3237

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12.0

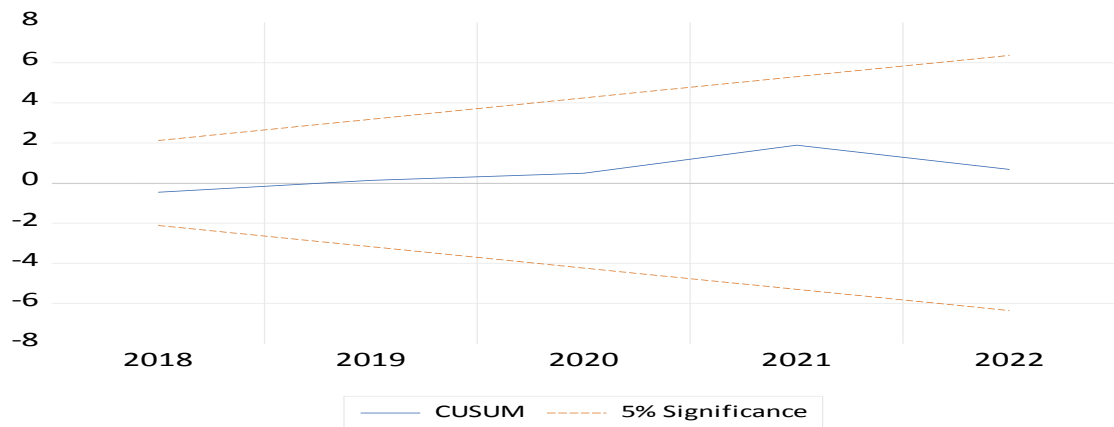
اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج $ARDL$ المقدر

يعكس هذا الاختبار خلو البيانات المستعملة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها خلال الزمن وذلك من خلال اختبارين

- أ- اختبار مجموع التراكمي البواقي CUSUM
- ب- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

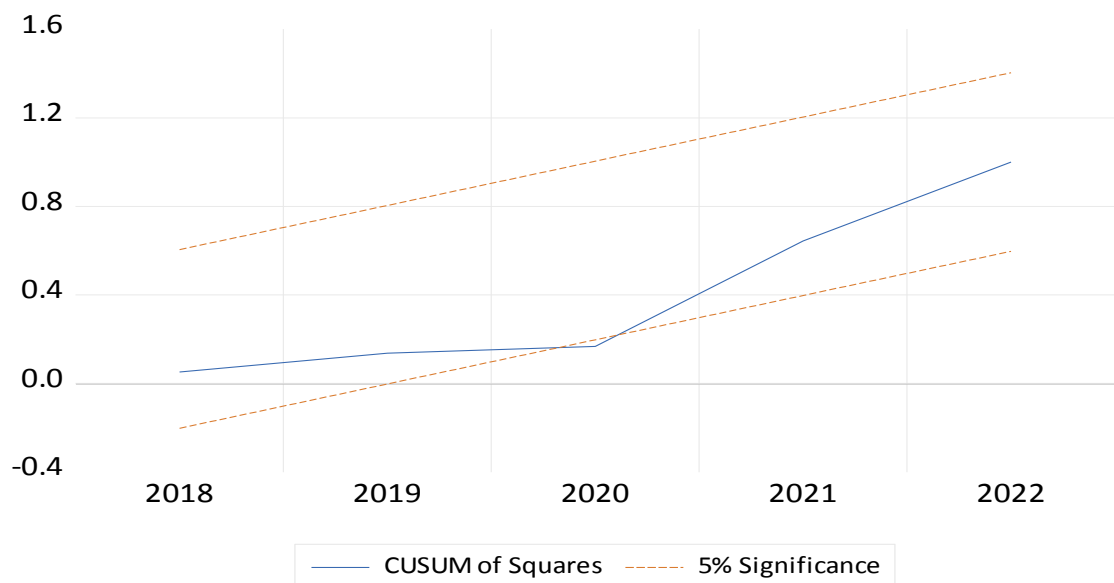
يظهر الاختبار من خلال الشكلين (-) إذ يوضح الشكل (2) ان سلوك المتغير داخل الحدّين الحرجين بمستوى معنوي 5% وتكون بذلك المعاملات مستقرة اما اذا كان شكل البياني خارج الحدود عند مستوى 5% تكون غير مستقرة.

الشكل (2) مجموع التراكمي للبواقي



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12.0

الشكل (3) مجموع التراكمي للمربعات البواقي



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.0

الاستنتاجات

1. وجود علاقة طردية بين الدين الحكومي بشقيه (الداخلي والخارجي) على سعر الصرف الموازي في العراق وهذا يتفق مع فرضية البحث.
2. أدى الاستغلال السيء للدين العام، والتي غالباً ما تنتج نحو تمويل الاستهلاك، لاسيما للسلع المستوردة ونسبة قليلة منه فقط توجه نحو الاستثمار في مشاريع ذات انتاجية منخفضة، الامر الذي ادى إلى عدم خلق فوائض مالية جيدة لأحداث أثر ايجابي على المتغيرات الاقتصادية لاسيما سعر الصرف.
3. أن نظام التعويم المدار يمكن أن يكون نظام الصرف الأمثل للاقتصاد العراقي في المرحلة الراهنة، ويعد احد الأدوات الناجحة للسياسة النقدية نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و أن اختيار نظام الصرف الذي يتسم بالمرونة المدارة يعد أكثر ملائمة لمعطيات هذه المرحلة، فضلاً عن أنه يمنح السلطة النقدية فسحة للمناورة إزاء المتغيرات الاقتصادية الداخلية و الخارجية ألا ان هذا لا يمنع من إمكانية العودة إلى نظام صرف أكثر ثباتاً متى ما أستقر اتجاه النمو في الاقتصاد العراقي على أساس المعطيات الحقيقية لمرحلة أكثر استقرار في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية

التوصيات

1. اعادة النظر بنافذة العملة الذي سبب هدرا كبيرا في العملة الصعبة من خلال تحديد السلع التي يتم دعمها، ولاسيما السلع الرأسمالية منها.
2. تمييز أسعار الصرف حسب السلع المستوردة لتوجيه الاقتصاد نحو تشجيع القطاعات الانتاجية لتقليل الاعتماد على النفط كمورد رئيسي في الإيرادات العامة.
3. المحافظة على استقرار قيمة الدينار العراقي من خلال الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة واستثمار احتياطيّات الصرف والعمل على زيادتها لمواجهة الازمات الاقتصادية.

المصادر

1. (1) Kouladoum. Jean-Claude. External debts and real exchange rates in developing countries: evidence from Chad. Munich Personal RePEc Archive. Université de Sarh. 12 August 2018.
2. William, J. Baumol, "Economics: Principles and Policy" 7ed, the Dryden press, New York University, 1998,P.822.
3. Campbell R. McConnell And Stanley L. Brue: Macroeconomics Principles. Problems. And Policies. Seventeenth Edition. Published By Mcgraw-Hill/Irwin. A Business Unit Of The Mcgraw-Hill. Companies. Inc.. 1221 Avenue Of The Americas. New York. NY. 2008. P. 219.

4. Mc Connell & Brue . Campbell R. & Stanley L. (Economics . Principle – Problem and Policies) Published by Mc Graw-Hill . Irwin an Imprint of the Mc Graw – Hill Companies 2002 . p341.
5. Karl E. Case And Others: Principles Of Macroeconomics. Global Edition. Tenth Edition. Pearson Education Limited. The United States. 2012. P.211
6. Griffiths, A. and S. wall, ‘ ‘Applied Economic,7ed’’ London,England,1998,P.62.
7. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 2015، ص39.
8. خليل اسماعيل عزيز وآخرون، قياس وتحليل العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم العراقي للمدة 1990-2016، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 40، 2017، ص241
9. James Gerber، الاقتصاد الدولي، ترجمة هيثم عيسى وآخرون، المركز العربي للتعريب والترجمة، دمشق، 2013، ص235
10. علي احمد درج وفيصل غازي فيصل ، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد (11)، العدد (24)، 2019 ، ص 62-63.
- 10- سمير أبو مدله ، مازن ،العجلة ،" تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية(2000-2011) " مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد 21 ، العدد 1 ، 2013، ص273.
- 11- محمد مصطفى " دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من 1990- 2008 " رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين ، 2009، ص48.